

٢٠ أبريل ١٩٥٧

# البنك الدولي وشروعات تحسين القناة امريكا ١٢ دولة تورع مبالغ لحساب اعمال التطهير مدير البنك لا يعترض على مشاركة مشروع السد العالي

التسويات ) فيما يختص بالناحية المالية من عملية تطهير القناة وان امريكا ونحو ١٢ دولة اخرى اودعت مبالغ بالبنك لحساب عملية التطهير ، ويقوم البنك بالانفاق من هذه المبالغ على العملية .

## السد العالي والقناة

وكان يوجهه بلال قد عقد المؤتمر الصحفي لبحث الخطاب الذي القاه في المجلس الاقتصادي ولكن المؤتمر تحول الى حسيديت عن السد العالي وقناة السويس فقد طلب الى البقية صفحة ٧ عمود ٥

الامم المتحدة ( نيويورك ) في ١٩ - من ليفون كيشيشيان مدير مكتب ( الاهرام ) - قال بوجين بلال مدير البنك الدولي في مؤتمر صحفي اليوم ان هذا لم يتصل بالبنك بشأن الدور الذي يمكن ان يقوم به في مشروعات تحسين القناة ، كذلك لم يؤخذ رأي البنك في المشروع الملقب لادارة قناة السويس الذي اقترحه امريكا وبريطانيا وفرنسا والترويج والذي ينص على ابداع ٥٠ في المائة من رسوم القناة في البنك الدولي لاستخدامها في تحسين القناة .

وقال بلال ، انه حتى اذا اتصلت الدول الاربع بالبنك في هذا الشأن رسميا ، فان هناك اعتبارات قانونية يتعين بحثها ودراستها ثم قال : ان البنك يقوم بسدور ( مكتب

١٩٥٧/٤/٢٠

## البنك الدولي بقية المنشور في الصفحة الاولى

مدير البنك الدولي ان يروي قصة المندوب من القرض الذي كان مقرراً لمشروع السد العالي فقال ان القرض وقيمه ٢٠٠ مليون من الدولارات كان متوقفاً على المنتهتين الامريكيتين والبريطانية فلما سحبنا المنتهتان ، الفيتا الصفقة بطريقة آليه .

ثم قال انه لا يعلم لماذا سحبنا امريكا منحها وان قرارها كان سريعاً ومفاجئاً .

ولم يعترض بوجيه بلاد على سلامة مشروع السد العالي ، ولم يجيب عندما ذكره احمد الصالحين بان دالاس يرد سحب المنحة الامريكيتين بان حالة الاقتصاد المصري لا تساعد على النهي بالمشروع

وقال بلاد : ان المفاوضات مع البنك الدولي بشأن القرض بدأت في نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، وهنا ذكره احد الصحفيين بأنه اعطى الدكتور القيسوني كتاباً بالموافقة على القرض في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٦ ، ومعنى هذا ان الاقتصاد المصري كان سليماً حتى ١٥ فبراير ، فماذا حدث بين هذا التاريخ والوقت الذي سحب فيه دالاس المنحة الامريكيتين

فاجاب بلاد بانه لا يعلم ، وسئل بلاد هل البنك الان على استعداد لتقديم قرض للمشروع ذاته ، فاجاب : اذا تقدمت مصر بطلب قرض فانه يتعين على البنك اولاً ان يسمع في اعتباره العوامل الاقتصادية المعاصرة .

وسئل : لماذا اوقف القرض الذي طلبته سوريا ؟ فاجاب ان سوريا تريد ٣ مليونا من الدولارات للقيام بثلاثة مشروعات خاصة بالطرق والري وتحسين ميناء اللاذقية ، ولكنها لم تتصل بالبنك .

وقد قال متحدث سوري للاهرام ان البنك وضع شروطاً شديدة لعقد القرض منها معرفة اسماء جميع المقاولين الذين سيستعملون بالمشروعات الثلاثة .